الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي

كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية

السنة أولى ليسانس مقياس الاقتصاد السياسي

نص السؤال:

تعد المشكلة الاقتصادية مشكلة فردية ، فعلى الفرد أن يجد حلا لها ليتلاءم مع مصلحته الخاصة دون تدخل من الدولة و عدم سيطرتها على الموارد الحيوية أو على أي مورد آخر في الاقتصاد وهكذا يكون للفرد الحرية في التصرف في الإنتاج و الدخل و الملكية الخاصة لوسائل الانتاج للحصول على الربح .

* اقترح خطة منهجية للاجابة -8- نقاط
* حدد أسس هذا النمط من الاقتصاد ، مع ابراز أهم المشكلات التي صادفته ، مبديا رأيك النقدي في ذلك .-12- نقطة .

**حظا موفقا للجميع .**

**أستاذ المقياس : د. سيغة .ع .**

**......................................................................................................................................................................**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي

كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية

السنة أولى ليسانس مقياس الاقتصاد السياسي

نص السؤال:

تعد المشكلة الاقتصادية مشكلة فردية ، فعلى الفرد أن يجد حلا لها ليتلاءم مع مصلحته الخاصة دون تدخل من الدولة و عدم سيطرتها على الموارد الحيوية أو على أي مورد آخر في الاقتصاد وهكذا يكون للفرد الحرية في التصرف في الإنتاج و الدخل و الملكية الخاصة لوسائل الانتاج للحصول على الربح .

* اقترح خطة منهجية للاجابة -8- نقاط
* حدد أسس هذا النمط من الاقتصاد ، مع ابراز أهم المشكلات التي صادفته ، مبديا رأيك النقدي في ذلك .-12- نقطة .

**حظا موفقا للجميع .**

**أستاذ المقياس : د. سيغة .ع .**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي

كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية

السنة أولى ليسانس مقياس الاقتصاد السياسي

الاجابة النموذجية

الخطة النهجية المقترحة :

 **عنوان الموضوع " المشكلة الاقتصادية "**

المبحث الاول : مفهوم المشكلة الاقتصادية وخصائصها  
المطلب الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية  
 المطلب الثاني: طبيعة المشكلة الاقتصادية (خصائصها)  
الفرع "1" : الندرة  
الفرع"2" : الاختيار

المبحث الثاني: أسباب المشكلة الاقتصادية وعناصرها  
المطلب الاول: الحاجات الاقتصادية  
الفرع"1" : تعريف الحاجة  
الفرع"2" : خصائص الحاجات الاقتصادية  
المطلب الثاني: الموارد الاقتصادية  
الفرع"1" : تعريف الموارد الاقتصادية  
الفرع"2" : أنواع الموارد الاقتصادية  
المطلب الثالث : عناصر المشكلة الاقتصادية  
الفرع"1" : ماذا تنتج؟  
الفرع"2" : كيف ننتج؟  
الفرع "3" : لمن ننتج؟  
الفرع"4" : كفاءة استخدام الموارد.

الخاتمة.

المقال :

ﺗﻌﺗﺑر اﻟﻣﺷﻛﻠﺔ اﻻﻗﺗﺻﺎدﯾﺔ واﻟﺗﻲ ﯾطﻠق ﻋﻠﯾﻬﺎ اﻟﺑﻌض ﺗﺳﻣﯾﺔ ﻣﺷﻛﻠﺔ اﻟﻧدرة ﺟوﻫر ﻣوﺿوع ﻋلم الاقتصاد، وﺗﻛﻣن ﻓﻲ ﻣﺣدودﯾﺔ اﻟﻣوارد اﻻﻗﺗﺻﺎدﯾﺔ وﻧدرﺗﻬﺎ اﻟﻧﺳﺑﯾﺔ اﻟﻼزﻣﺔ ﻟﺗﻠﺑﯾﺔ اﻟﺣﺎجات اﻻﻧﺳﺎﻧﯾﺔ اﻟﻣﺗﻌددة  واﻟﻣﺗ ازﯾدة  ﺑﺎﺳﺗﻣرار،  ﻓﺎﻟﻣﺷﻛﻠﺔ  اﻻﻗﺗﺻﺎدﯾﺔ  واﺟﻬت  اﻻﻧﺳﺎن  واﻟﻣﺟﺗﻣﻌﺎت  اﻟﺑﺷرﯾﺔ  ﻣﻧذ  اﻷزل وإلى الآن. ورغم اختلاف ﺎﻷﻧظﻣﺔ  اﻻﻗﺗﺻﺎدﯾﺔ إلا أنها ﻋﺎﻧت  ﻣﻧﻬﺎ  وﻻﺗزال،  وقد ﺣﺎول  ﻛل ﻧظﺎم أن  ﯾتكيف  مع هذه الأزمة ﺑﻔﻠﺳﻔﺗﻪ  وﻣﺑﺎ دﺋﻪ لاﯾﺟﺎد  ﺗوازن ﺑﯾن ﺗﻌدد اﻟﺣﺎﺟﺎت وﻧدرة اﻟﻣوارد اﻻﻗﺗﺻﺎدﯾﺔ ﻟﺗﻠﺑﯾﺗﻬﺎ. تتمثل المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية إزاء تعدد احتياجات الإنسان وتطورها ولهذه المشكلة ركنان أساسيان هما: الندرة من جهة، والاختيار، وهو الطريق الذي يحدده علم الاقتصاد بهدف حلها من جهة أخرى.

**مفهوم الندرة:**

فالندرة الاقتصادية economic scarcity بهذا المعنى يقصد بها الندرة النسبية لا المطلقة. أي إن الموارد الاقتصادية والمنتجات متوفرة بكمية تقل عن احتياجات المجتمع ورغبات الأفراد, وتعبر عن العلاقة بين هذه الرغبات والاحتياجات, وبين الموارد غير الكافية والمحدودة، فقد تكون سلعة ما متوفرة بكمية أكبر من سلعة ثانية، لكن حاجة الأفراد والمجتمع إلى السلعة الأولى أكبر بكثير من حاجته إلى السلعة الثانية؛ فحاجة الإنسان والمجتمع إلى الخبز يفوق بكثير احتياجاته إلى السيارة، ومن هنا تكتسب الندرة معناها النسبي.  بمعنى آخر هناك ندرة في الموارد الاقتصادية لا تلبي الحاجات البشرية المتزايدة مما تطلب الأمر إلى ظهور علم الاقتصاد لمعالجة مسألة الندرة، من خلال اختيار التوليفة المثلى لعناصر الإنتاج من أجل استثمار تلك الموارد أفضل استثمار وتعظيم الإنتاج للحد الأقصى مقابل تقليل التكاليف للحد الأدنى، مما يؤدي إلى كفاية الموارد النادرة للحاجات المتزايدة.

**ماذا نقصد بالندرة النسبية :**

ببساطة اتفق أغلب المختصون أن هناك اختلالاً في توازن حاجات ورغبات الناس نسبة إلى مواردهم الإقتصادية؛ فحاجات البشر ورغباتهم تفوق بكثير الموارد المتوفرة في الطبيعة والمجهود البشري المبذول، مما يعني أن الموارد المتاحة غير كافية لإشباع حاجيات ورغبات الجميع. وبما أن المستهلك يملك دخلاً محدوداً يتيح لـه الحصول على كميات وأنواع محدودة من السلع لتلبية احتياجاته وإرضاء رغباته فمن دون شك سيختار مجموعة من الموارد التي تلبي احتياجاته وترضي رغباته أكثر من غيرها، وبذلك تكون مشكلة المستهلك هي الحصول على الحد الأعلى من الرضى وتلبية الرغبات بالاستناد إلى دخل معين. وحين تكون الموارد نادرة نسبياً يتحتم عليه أن يقوم بعملية الاختيار بينها وفقاً لأهميتها النسبية بموجب سلم أولوياته، وبنفس الطريقة يحصل في المجتمع, حيث يظهر الاختيار كوسيلة للتعبير عن كيفية استخدام الموارد الاقتصادية في توفير السلع إلى المستهلك،وهنا فإن عملية الاختيار من دون شك ستؤدي إلى منح الأولوية لحاجات معينة والعدول عن إشباع حاجات أخرى.والندرة النسبية واحد من العناصر الأساسية لاعتبار مورد ما أنه اقتصادي، بالاضافة إلى تقديره  بثمن، وأن يرتبط بجهد ووقت للحصول عليه (عمل)، فالهواء مثالا لا يعد مورداً اقتصاديا بل هو حق مباح دون ثمن، وكذلك فإن الندرة النسبية تعد عنصراً أساسياً في اعتبار النقود واعتمادها وحدة قوة شرائية عند التبادل في الأسواق، وبموجب هذه الندرة لا يمكن للفرد في المجتمع أن يحصل على النقود إلا وفق قواعد وطرق معترف بها من قبل المجتمع كله…

الأركان العامة للمشكلة الاقتصادية:

تتمثل أركان المشكلة الاقتصادية في :

-          ندرة الموارد.

-          لا نهاية الحاجات.

-          الاختيار.

أولا: ندرة الموارد:

 فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعا ما ولكنه يعتبر موردا نادرا إذا ما قيس بالرغبات البشرية التي ينبغي اشباعها أي أنه نادر من حيث كمية عرضه المتاح قياسا بمستوى الاشباع المطلوب للحاجات ومن أسباب المشكلة الاقتصادية:

-          عدم استغلال موارد المجتمع أو سوء استغلالها

-          عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.

-          قابلية بعض الموارد للنفاذ.

-          زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الانتاج.

ثانيا: لا نهاية الحاجات:

إذ أن من أسباب نشوء المشكلة الاقتصادية  هو الحاجات اللامتناهية للانسان حيث من طبيعته كلما أشبع رغبة تثور في نفسه رغبات أخرى، والحاجة هي إحساس بالألم نتيجة عدم تحقيق منفعة أو اشباع وقد تكون مادية  أو معنوية. كما أنها تتغير وتتبدل من مرحلة حضارية لأخرى  وتتأثر بالتقاليد، الثقافة، المناخ ، ويختلف المفهوم الاقتصادي للحاجة عن مفهومها النفسي والفارق هو وسيلة اشباعها أي موضوعها فإذا كان موضوع الحاجة مالا اقتصاديا، أي نادرا بالنسبة للحاجات اعتبرت الحاجة اقتصادية. ومن أهم خصائص الحاجات نذكر:

-          القابلية للتعدد

-          القابلية للاشباع

-          القابلية للاستبدال

-          لا نهائية الحاجات والرغبات (غير محدودة)

-          القابلية للقياس والقابلية للانقسام

ثالثا: الاختيار:

                هو العملية التي تفرض على الانسان نظرا لتعدد وتنوع حاجاته ومحدودية وندرة الموارد الاقتصادية، فيلجأ إلى المفاضلة بين الحاجات ، وندرة الموارد تفرض علينا استغلال الموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة والمختلفة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن الاستعمالات في سبيل تحقيق أقصى الغايات وأكبر قدر ممكن من الاشباع للحاجات اللامحدودة، ما يستدعي ترتيب هذه الحاجات بناء على أولويتها وأهميتها للمستهلك. ويجب أن يرتكز الاختيار على العقل الموفق بين الاستعمالات البديلة المتاحة. ولقد واجه الإنسان المشكلة الاقتصادية عبر الأفكار والنظم الاقتصادية التي انتشرت في العالم المعاصر نذكر منها:

  -الفكر والنظام الرأسمالي: الذي يقوم أساساً على تملك الأفراد موارد الإنتاج ملكية خاصة، وأن المنافسة تسود الأسواق وأن أثمان السلع تتحدد بالعرض والطلب، وفي ضوء ذلك يتحدد إنتاج السلع وتوزيعها في المجتمع.

وارتكز في حل المشكلة الاقتصادية على:

-          الحرية الاقتصادية.

-          الرقابة على النشاط الاقتصادي بواسطة جهاز الثمن:

-المنتج يقدم سلعة أو خدمة بهدف الحصول على الربح.

-المستهلك يحصل على السلعة بغرض تحقيق الاشباع وبذلك تتحقق مصالح الطرفين.

لذلك فجهاز الثمن في الاقتصاد الرأسمالي يعتبر وسيلة لحل المشكلة الاقتصادي ما يلي:

-جهاز الثمن يختار السلع التي تنتج ونوع المنتجات، أي تخصيص الموارد الانتاجية في انتاج السلع والخدمات الأكثر الحاحا.

-جهاز الثمن يراقب اختيار الطرق الفنية للانتاج وطرق تنظيم الانتاج وفي هذه الحالة سنجد أن المنتجين سيختارون الطرق الأكثر كفاءة أي التي تنتج لهم أكبر كمية من الانتاج بأقل التكاليف الممكنة.

**بالتوفيق والسداد للجميع**